



شعب طالبان يحوم هنا

## قندهار.. حلم طالبان لإعادة الإمارة

### استماتة من المتمردين في السيطرة على معقلهم الأول

المتحدة من الحكم سنة 2001 ردا على هجمات 11 سبتمبر عام 2001 قادت طالبان تمردا دمويا لا يزال مستمرا إلى الآن.

**هل تتبع حركة طالبان المتشددة نفس الخطة التي نفذتها قبل نحو 25 عاما في السيطرة على مدينة قندهار**

وهذا الأسبوع قال رئيس الأركان الأميركي الجنرال مارك ميلي إن حركة طالبان اكتسبت "خما استراتيجيا" أثناء هجماتها في أنحاء أفغانستان. لكن منظمة هيومن رايتس ووتش اتهمت الحركة بتجهيز السكان ونهب ممتلكاتهم وإحراق البيوت، بما في ذلك منطقة سبطين بولدك المحاذية للحدود مع باكستان والتي سيطرت عليها طالبان هذا الشهر.

وقالت باتريشا غروسمان مديرة قسم آسيا في المنظمة إن "قادة طالبان ينفون مسؤوليتهم عن أي انتهاكات، لكن الأدلة المتزايدة على الطرد والتوقيفات العشوائية والقتل في مناطق خاضعة لسيطرتهم تثير مخاوف السكان".

ولم تعلن طالبان صراحة ما إذا كانت تعزز مهاجمة المدن التي تحاصرها، علما بأن قادة الحركة تعهدوا صراحة بعدم شن معارك في المناطق الحضرية على الرغم من شن مقاتليهم هجمات عنيفة في ضواحي عواصم المحافظات، إلا أن رفعة المواقع التي تسيطر عليها طالبان في أفغانستان أسعت بشكل غير مسبوق.

وفي 16 يوليو الجاري قال بيل رونغيو الملحق في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطية إن "أكثر ما يفاجئني في هجوم طالبان هو تركيزه على الشمال والجنوب، حيث توسعت رفعة المعارك إلى أعتاب صناعات القرار في أفغانستان"، مشيرا حينها إلى أن حرمات "أمراء الحرب من القواعد المؤيدة لهم في شمال البلاد وغربها سيساهم في إسقاط الحكومة الأفغانية".

ويتسع نطاق تمدد طالبان بشكل مطرد، فحين تكون على وشك السيطرة على عاصمة محافظة في شمال غرب البلاد تصبح في اليوم التالي عند مداخل قندهار في الجنوب، مع إحكام السيطرة على منافذ حدودية استراتيجية وموانئ جافة، وهي نقاط داخلية لتخزين البضائع.

ويبدو أن الاستراتيجية التي تعتمدها ترمي إلى تحقيق أهداف عدة، منها إنهاك سلاح الجو والوحدات الخاصة في القوات الحكومية وحرمان كابول من إيرادات هي في أسس الحاجة إليها. كذلك أبدت طالبان الحكومة المركزية من معازل مناهضة تقليديا للحركة كانت كابول تعول على دعمها للسلطات.

القوى الأمنية، وخصوصا الشرطة، فسح المجال أمام اقتراب طالبان إلى هذا الحد، وتابع "حاليا نحن نحاول تنظيم صفوف قواتنا الأمنية".

وكانت السلطات المحلية قد اقامت أربعة مخيمات لاستقبال النازحين الذين يقدر عددهم بنحو 154 ألف شخص.

ويقول المواطن الأفغاني حافظ محمد أكبر المقيم في قندهار إن حركة طالبان استولت على منزله بعد فراره، ويضيف "لقد أجبرونا (مقاتلو طالبان) على المغادرة... أنا أقيم حاليا مع عائلتي المؤلفة من 20 فردا في مجمع لا مراحيض فيه".

ويتخوف السكان من اشتداد المعارك في الأيام المقبلة حيث قال خان محمد الذي انتقل مع عائلته للإقامة في مخيم للاجئين "إذا أرادوا حقا القتال فعليهم أن يذهبوا إلى الصحراء والقتال هناك، لأن يدمروا المدينة". وتابع "إن انتصروا لا يمكنهم أن يحكموا مدينة أشباح".

وقندهار البالغ عدد سكانها 650 ألف نسمة هي ثاني أكبر مدينة في أفغانستان بعد كابول. وكانت الولاية الجنوبية معقلا لطالبان عندما حكمت الحركة البلاد بين عامي 1996 و2001. وبعدها اطاحت بها الولايات

ولم يتوان زعيم حركة طالبان هبة الله أخوند زاده قبل أيام قليلة في التأكيد على أن "الإمارة الإسلامية ستستغل كل فرصة تسنح لها لإرساء نظام إسلامي وصلاح وأمن"، وأنها ستعمل من أجل تحقيق تسوية سياسية.

ويصر مراقبون أن حركة طالبان المتشددة تريد تحقيق مكاسب أكبر، وخاصة السيطرة على مدينة قندهار التي كانت نقطة الانطلاق (حين تأسسها عام 1994) نحو السيطرة على مناطق واسعة في أفغانستان سنة 1996.



قندهار (أفغانستان) - يستمات مقاتلو حركة طالبان المتشددة في السيطرة على قندهار، وهي معقل الحركة الإسلامية السابق قبل إسقاط حكمها مع بدء الغزو الأميركي للبلاد قبل نحو عشرين عاما.

ويقول مسؤولون محليون إن أكثر من 22 ألف أسرة أفغانية فرت هربا من المعارك في قندهار، حيث يشن مقاتلو طالبان هجمات واسعة النطاق لتحقيق مكاسب عسكرية منذ مطلع مايو الماضي.

واستغلت الحركة الإسلامية إعلان الرئيس الأميركي جو بايدن الانسحاب من أفغانستان لبدء معركة واسعة ضد القوات الحكومية التي بدت ضعيفة وغير قادرة على كبح تقدم المسلحين. وتركز القوات المدعومة من واشنطن على حماية المدن الكبرى من الهجمات المباشرة لحركة طالبان على الرغم من استبعاد خبراء دخول المسلحين إلى كابول التي تخضع لإجراءات أمنية مشددة.

وتسيطر الحركة على العشرات من الأقاليم والمعايير الحدودية وحاصر مقاتلوها عواصم عدة محافظات، من بينها قندهار التي تعتبرها طالبان بمثابة المدخل لإعادة تأسيس الإمارة الإسلامية التي تمت إقامتها بين عامي 2001 و1996.

ولم يتوان زعيم حركة طالبان هبة الله أخوند زاده قبل أيام قليلة في التأكيد على أن "الإمارة الإسلامية ستستغل كل فرصة تسنح لها لإرساء نظام إسلامي وصلاح وأمن"، وأنها ستعمل من أجل تحقيق تسوية سياسية.

ويصر مراقبون أن حركة طالبان المتشددة تريد تحقيق مكاسب أكبر، وخاصة السيطرة على مدينة قندهار التي كانت نقطة الانطلاق (حين تأسسها عام 1994) نحو السيطرة على مناطق واسعة في أفغانستان سنة 1996.

ويعتقد هؤلاء أن الحركة المتشددة تعمل بنفس الخطة التي نفذتها قبل نحو 25 عاما بعد تركيز هجماتها الأخيرة على محيط قندهار.

ومنذ مايو استولى المتمردين على مساحات شاسعة من الأراضي الريفية، بالإضافة إلى العديد من المراكز الحدودية الرئيسية، وطوقوا مدنا كبيرة، وترغم طالبان أنها تسيطر حاليا على نصف إقليم أفغانستان البالغ عددها 400 إقليم.

وصرح رئيس إدارة شؤون اللاجئين في قندهار دوست محمد درياب بان المعارك المستمرة دفعت 22 ألف أسرة إلى النزوح من قندهار خلال الشهر الماضي، وقال "لقد نزع الأهالي جميعا من مناطق مضطربة في المدينة إلى مناطق أكثر أمنا".

وتتواصل المعارك بين القوات الحكومية ومقاتلي حركة طالبان عند تخوم مدينة قندهار، حيث قال نائب حاكم الولاية لايي داستاغيري إن "الإهمال الذي تعاني منه بعض

## جنود الشركات العسكرية الروسية.. قوة بوتين المزعجة لواشنطن

### أصوات تتعالى في الولايات المتحدة تحذر من النفوذ المتنامي لمجموعة فاغنر

مفهومه لدى دوائر بحثية أميركية، لكن التقرير الجديد بحث على ضرورة "فهم الاستخدام الروسي لشركاتها الأمنية الخاصة في الإطار الأوسع نطاقا على صعيد الحرب غير النظامية وأساليب المنطقة الرمادية".

وتتمثل مجموعة فاغنر مكونا مهما في الحملة العسكرية الروسية غير النظامية، لكن الولايات المتحدة وشركاها لم يفعلوا الكثير لمواجهة استخدام روسيا المتزايد لتلك الشركات الأمنية، وهو الأمر الذي يدعو فيه تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية إلى اتباعه عبر "إعطاء الأولوية لاستخدام أدوات القوة الدبلوماسية والمعلوماتية والمالية" لمواجهة تلك الشركات.

ويرى خبراء المركز الأميركي أن استهداف مجموعة فاغنر التي تحتكر السوق الروسية للشركات العسكرية الخاصة يمثل نقطة ضعف يتعين استغلالها أفضل استغلال، فهي تعمل في حوالي 12 دولة، بينما معظم الشركات الأخرى تعمل في دولة أو دولتين فقط.

ويقول هؤلاء إن مجموعة فاغنر تعمل في الدول التي لروسيا فيها مصلحة أكبر، ومع ذلك لم تطلق واشنطن حملة دولية فعالة ضد المجموعة ولم يفرض الاتحاد الأوروبي أي عقوبات ضدها.

ويتصف عمل الشركات الأمنية والعسكرية في أحيان كثيرة بالسرية والكتمان، خاصة في ظل محدودية المعلومات المتداولة عن القوة الأمنية الأكثر حضورا لروسيا في مناطق نفوذها وتتبع مباشرة الرئيس بوتين.

وتتمتع مجموعة فاغنر بتسلح على مستوى عال بدءا من الطائرات المسيرة الخفيفة المخصصة للمراقبة وتوجيه المدفعية إلى النفاذة ومنظومات باتت تفسر الصاروخية المضادة للطائرات، وصولا إلى مقاتلات ميغ 29 الحديثة متعددة المهام وقاذفات سوخوي 24.

ويقول مركز الدراسات الأميركي إن هناك ضرورة أن "تركز الحاصلات الإعلامية على توفير الشفافية والوعي العالمي بالنسبة إلى الأنشطة غير المشروعة للشركات العسكرية الخاصة وانتهاكاتهم لحقوق الإنسان وصلاتها ببوتين والحكومة الروسية".

وفي 28 يونيو الماضي سجل تقرير للأمم المتحدة تورط شركات عسكرية روسية خاصة في أفريقيا الوسطى بـ"استخدام مفرط للقوة وقتل دون تمييز وأعمال سلب ونهب على نطاق واسع حيث تقوم بمجموعة من المهام المتعلقة بالقتال والعمل شبه العسكري والأمن والمخابرات".

وعلى الرغم من أن الشركات العسكرية الروسية الخاصة تمثل مجرد عنصر واحد ضمن مجموعة من التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، فإن وأضعى التقرير يرون أن هذه الأمور "تتطلب رد فعل أكثر تنسيقا وقوة من جانب الولايات المتحدة وشركائها".

وبدت الاستراتيجية الروسية المتبعة في تعزيز الانتشار العسكري إلى جانب الحضور السياسي غير

تقرير بحثي أميركي جديد ينتقد غياب القراءة العميقة في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة للأنشطة الشركات الأمنية والعسكرية الروسية وعلى رأسها مجموعة فاغنر، بالإضافة إلى عدم اتخاذ أي إجراءات وقائية دبلوماسية أو مخبرية لمنع تعزيز نفوذها في أكثر من منطقة حول العالم.

والشيطان - لم تخف دوائر سياسية تساهم في صنع القرار وتشكيل الرأي العام داخل الولايات المتحدة خشيتها من تنامي نفوذ روسيا عبر شركاتها الأمنية والعسكرية المتنوعة التي انتشرت بشكل مكثف وباتت تهدد الانتشار الأميركي في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

وساهمت مجموعة واسعة من الشركات الأمنية والعسكرية الروسية، التي تتبع مباشرة الحكومة في موسكو، في المساعدة على بسط نفوذ واسع لروسيا في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، بالإضافة إلى القيام بمهام ساعدت في الحفاظ على كيانها تدعمها موسكو سياسيا وأمنيا.

وفي ضوء التراجع الأميركي في المنطقة أمام تصاعد النفوذ الروسي على أكثر من صعيد، تعالت الأصوات داخل الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة محذرة من تنامي نفوذ مجموعة فاغنر الأمنية في دول مثل سوريا وليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومدغشقر وموزمبيق وأوكرانيا. وبدء الصعود المتنامي للقوة الأمنية التي تتبع مجموعة فاغنر يزعج دوائر صنع القرار داخل واشنطن.

ويستند تقرير مركز الدراسات الأميركي غياب القراءة العميقة لأنشطة الشركات الكبرى الأمنية والعسكرية لروسيا، حيث يظهر أن هناك قدرا محدودا من التقييم المنهجي للشركات الروسية الخاصة، وأنه لم يتم اتخاذ ضدها سوى قدر محدود من العمل الوقائي الدبلوماسي والمخبراتي من قبل الإدارات الأميركية.

ويقول خبراء المركز الأميركي إن "هناك قدرا ضئيلا من التنسيق للموسم بين الأجهزة أو بين الدول في مواجهة أنشطة الشركات الأمنية الروسية".

وتتعاون الشركات الروسية الخاصة في أحيان كثيرة مع الحكومة الروسية بما في ذلك الكرملين ووزارة الدفاع وجهاز المخابرات وجهاز الأمن الفدرالي، حيث تقوم بمجموعة من المهام المتعلقة بالقتال والعمل شبه العسكري والأمن والمخابرات.

ويشير التقرير، المكون من 114 صفحة وأعداه الباحثان في المركز سيث جونز وكاترينا دوكسي، في الوقت الذي بدأ فيه تراجع كبير للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الانسحاب من أفغانستان وترك المجال أمام المنافسين الإقليميين لواشنطن بما فيهم روسيا للعب أدوار في تلك المنطقة.

وتقوم مراكز البحث والدراسات من خلال تقارير تصدرها بالتأثير على الرأي العام في الداخل، وبذلك تكون مساندة لوجهات نظر السياسيين في مراكز

والشيطان - لم تخف دوائر سياسية تساهم في صنع القرار وتشكيل الرأي العام داخل الولايات المتحدة خشيتها من تنامي نفوذ روسيا عبر شركاتها الأمنية والعسكرية المتنوعة التي انتشرت بشكل مكثف وباتت تهدد الانتشار الأميركي في أفريقيا وآسيا وأوروبا.

وساهمت مجموعة واسعة من الشركات الأمنية والعسكرية الروسية، التي تتبع مباشرة الحكومة في موسكو، في المساعدة على بسط نفوذ واسع لروسيا في الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، بالإضافة إلى القيام بمهام ساعدت في الحفاظ على كيانها تدعمها موسكو سياسيا وأمنيا.

وفي ضوء التراجع الأميركي في المنطقة أمام تصاعد النفوذ الروسي على أكثر من صعيد، تعالت الأصوات داخل الولايات المتحدة في الآونة الأخيرة محذرة من تنامي نفوذ مجموعة فاغنر الأمنية في دول مثل سوريا وليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومدغشقر وموزمبيق وأوكرانيا. وبدء الصعود المتنامي للقوة الأمنية التي تتبع مجموعة فاغنر يزعج دوائر صنع القرار داخل واشنطن.

غياب الفهم لاستخدام روسيا لشركاتها الأمنية الخاصة

وسلط تقرير جديد موسع نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي الضوء على "جنود الشركات الروسية الأمنية والعسكرية"، التي تلعب دورا بارزا في تعزيز النفوذ الروسي في مناطق واسعة حول العالم. وجاء نشر التقرير، المكون من 114 صفحة وأعداه الباحثان في المركز سيث جونز وكاترينا دوكسي، في الوقت الذي بدأ فيه تراجع كبير للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى الانسحاب من أفغانستان وترك المجال أمام المنافسين الإقليميين لواشنطن بما فيهم روسيا للعب أدوار في تلك المنطقة.

وتقوم مراكز البحث والدراسات من خلال تقارير تصدرها بالتأثير على الرأي العام في الداخل، وبذلك تكون مساندة لوجهات نظر السياسيين في مراكز



روسيا تتمدد في كل مكان